

الحمد لله

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار : ع142دد  
تاريخ القرار: 4 نوفمبر 2015

## قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

المدعية: شركة  
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة  
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة  
والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع142دد، والتي تضمنت تظلمها من الممارسات المنافية  
للمنافسة النزيهة والمتمثلة في إقدام شركة  
على ترويج عرض تجاري تحت التسمية  
التجارية "جنح Bonus يهز الكل" مكنت من خلاله مشتركها من الإنتفاع بعدد الإمتيازات المتمثلة  
خاصة في مضاعفة الأرصدة بنسبة 300% في صورة القيام بعملية شحن إنطلاقا من 500 مليم صالحة  
نحو كل المشغلين وعلى مدى 15 يوما من آخر عملية شحن، ناسبة إليها عدم التقيد بقرار الهيئة  
ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات  
التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها وذلك لتعمدها عدم نشر الخصائص التعريفية للعرض  
لعموم بالإضافة إلى عدم إشهار تعريفه الواجبة الحقيقية للمكالمات المحلية، الأمر الذي يرتب على حد  
قولها أضرارا يصعب تداركها، وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص مخالفة خصيمتها

لقواعد الإشهار المتعلقة بالعروض التجارية وللمبادئ التوجيهية في مادة الإتصالات وتطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الإتصالات.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01ـ عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتمة بالقانون عـ46ـ عدد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عـ01ـ عدد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه بالأمر عـ53ـ عدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على المبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات والصادرة بمقتضى قرار الهيئة عدد 159 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والتي تم إلغاؤها وتعويضها بالقرار عـ54ـ عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات عـ1619ـ عدد بتاريخ 7 نوفمبر 2014 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات عـ1617ـ عدد بتاريخ 7 نوفمبر 2014 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على تقرير شركة في الرد على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 15 ديسمبر 2014.

وبعد الاطلاع على المقرر عـ168ـ عدد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 04 نوفمبر 2014 الذي عين بمقتضاه السيد حازم محجوبي مقرراً للنزاع.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 30 جوان 2015 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.



وبعد الاطلاع على جواب  
على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة بتاريخ 21 سبتمبر  
2015.

وبعد الإطلاع على بقية مطروقات الملف، وعلى مايفيد إستدعاء الأطراف لجلسة يوم 4 نوفمبر 2015  
وفيها حضرت الأستاذة  
وقدمت إعلام نيابة عن زميلها الأستاذ  
في  
حق المدعية  
وتمسكت بملحوظاتها المضمنة بملف القضية وحضر السيد  
في  
حق المدعى عليها  
وقدم تفويضا صادرا عن ممثلها القانوني وتمسك بملحوظاته المضمنة  
بملف القضية.

### إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

#### من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ الشكلية المقررة بمجلة الاتصالات  
لذلك تعين قبولها شكلا.

#### من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف إلى الحكم بما سلف بسطه.

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ  
بتاريخ 31 أكتوبر 2014، تحت عدد 18280 تضمن معاينة للومضة الإشهارية الخاصة بالمشغل  
والمنشورة بالصفحة الأخيرة من جريدة الشروق ينص فيها على خصائص العرض التجاري  
للهاتف المحمول "جنح" دون بيان سعر الدقيقة للمكالمة .

وحيث اعتبرت  
في جوابها على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 15 ديسمبر  
2014 أن تأخر المدعية في القيام ضدها كان رد فعل على القرار ع99-الصادر في مادة التدابير  
الوقائية والقاضي بإلزامها بإيقاف ترويج العرض التجاري "عجب" وسحب جميع معلقاته الإشهارية وعلى  
تعليق السيد رئيس الهيئة قرار سحبه بالإمتثال لقواعد التسويق المعتمدة في إطار مطلب مراجعة القرار  
ع99-الصادر المذكور، وتمسكت بعدم مخالفتها لقرار الهيئة مؤكدة أنه وإن شاب عملية الإشهار بعض  
النقائص فإن تداركها جائز كما تم العمل به مع ، ودفعت بفقدان دعوى الحال لكل  
أساس تشريعي لخضوع مسألة الإشهار لنظام قانوني محدد يخرج عن اختصاص الهيئة، وانتهت إلى طلب  
التصريح أصالة برفض الدعوى وعرضيا بعدم الإختصاص.



وحيث انتهى السيد المقرر في أبحاثه إلى التأكيد بأن تدخل الهيئة في مسألة الإشهار مرتبط بمجال محدد يندرج ضمن الصلاحيات التي تضطلع بها في مراقبة تسويق العروض التجارية بإعتبار أن تدخلها ينحصر في مراقبة تطبيق تعريفات العروض التجارية وكيفية إشهارها للعموم مؤكداً أن تسويق شركة للعرض المتظلم منه كان مخالفاً لقرار الهيئة عدد 222-د المؤرخ في 09 أكتوبر 2014 من خلال تعمدتها الإكتفاء بإبراز إمتياز "300 % Bonus" دون بيان بقية خصائص العرض التجاري وخاصة التعرفة المعتمدة مما يؤدي إلى مغالطة الحريف ودفعه للإشتراك بالعرض دون معرفة بحقيقة التعرفة المعتمدة فضلاً عن المساس بمصالح بقية المشغلين ، مشيراً إلى أن الهيئة سبق وأن تعهدت بالممارسات المشتكى بها بدعوى الحال وانتهت إلى توجيه أمر للمدعى عليها بتاريخ 2 أفريل 2015 يقضي بإنهاء الممارسات اللامشروعة التي شابت تسويق العرض التجاري موضوع النزاع ، واستنتج تبعاً لذلك أنه أصبح من المتعذر تسليط عقوبة ثانية على نفس الطرف من أجل نفس المخالفة مقترحاً في ختام تقريره الحكم باتصال قضاء الهيئة بالممارسة موضوع النزاع .

وحيث لم تدل المدعية بجوابها على تقرير ختم الأبحاث رغم توصلها بنسخة منه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بمجلة الإتصالات.

وحيث أيدت - في جوابها على تقرير ختم الأبحاث مقترح المقرر ، وانتهت إلى طلب التصريح بعدم سماع دعوى العارضة لإتصال القضاء.

## الهيئة

حيث تهدف دعوى الحال إلى قول ما يقتضيه القانون في خصوص مخالفة الشركة المطلوبة للتراتب والمبادئ التوجيهية المنظمة لنشر وإشهار الخصائص التعريفية للعروض التجارية بمناسبة تسويقها للعرض "يجنح" وتطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الإتصالات.

وحيث حدد الأمر عد 3026-د المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لإستغلال الشبكات العمومية للإتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 وقرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها الالتزامات المحمولة على مشغلي الشبكات العمومية للإتصالات في مادة العروض التجارية لخدمات الإتصالات بالتفصيل

حيث ألزم الفصل 3(أ) من الأمر عد 3026-د لسنة 2008 المشار إليه أعلاه مشغلي الشبكات العمومية للإتصالات بإعلام العموم بالشروط العامة لعروضهم وخدماتهم ونشر تعريفية كل خدمة حسب صنفها كما اقتضت أحكام النقطة 2 من القرار عد 54-د المؤرخ في 11 جوان 2014 وجوب إعلام العموم في كل الوسائل والوسائط الإشهارية المتوفرة بالشروط العامة والخاصة للعروض التجارية وبالتغيرات المدخلة عليها و ألزمت المشغلين بضرورة إشهار خصائص تلك العروض على غرار التعريفية وسلم الفوترة وذلك بشكل مقروء وواضح للعموم مهما كانت الوسيلة المعتمدة لإشهار العرض.



وحيث اتضح أن الشركة المطلوبة تحصلت على موافقة الهيئة على تسويق العرض موضوع الدعوى بموجب القرار الهيئة عدد 222 المؤرخ في 09 أكتوبر 2014 مع التصييص فيه على شرط إحترام مبادئ شفافية الأسعار وإشهار التعريفات وفقا لما تم الموافقة عليه من طرف الهيئة.

وحيث ثبت من الأبحاث المجراة من طرف السيد المقرر ومن المؤيدات المدلى المظروفة بالملف أن الشركة المطلوبة قد عمدت خلال عملية اشهار العرض موضوع التظلم الى التركيز على الإمتياز الممنوح للمستهلك وتغيب عنصر التعرفة وتفاصيل ذلك العرض مخالفة بذلك أحكام الفصل 3 أ من الأمر عدد 3026 ومقتضيات القرار عدد 54 و كذلك قرار الموافقة على العرض التي نصت على نشر تعريفية كل خدمة حسب صنفها وضرورة اتباع الشفافية والوضوح في إشهار التعريفات ونشرها بشكل متطابق مع ما تم الموافقة عليه من طرف الهيئة .

وحيث دفعت المدعى عليها بعدم اختصاص الهيئة للنظر في مسألة الاشهار المتعلق بالعروض التجارية لخدمات الاتصالات بالتفصيل مبررة دفعها بفقدان الدعوى لكل أساس قانوني يخول لها النظر في تلك المسألة وذلك لخضوع المخالفات المتعلقة بالإشهار واجراءات تتبعها الى القانون عدد 40 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998.

وحيث وخلافا لهذا الدفع فإن تدخل الهيئة في مسألة مراقبة الإشهار في ميدان الاتصالات مرتبط بالصلاحيات المنوطة بعهدتها في مجال مراقبة تسويق العروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 أ من الأمر عدد 3026 المتقدم ذكره وبالمبادئ التوجيهية المنظمة لتلك العروض ولا علاقة له بالمنظومة العامة للإشهار كما تم تحديدها بالقانون عدد 40 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998.

وحيث تمارس الهيئة رقابتها على العروض التجارية لخدمات الاتصالات وفقا للفصل 3 أ أنف الذكر من خلال "الوثيقة الإشهارية" التي يتعين على مشغل الشبكة إحالتها إليها قبل تسويق العرض للتثبت من مدى احترامه لمقتضيات المنافسة النزيهة.

وحيث أن الغاية من إسناد هذه الصلاحية للهيئة مرتبط بدور هذه الأخيرة كهيكل تنظيم وتعديل لسوق الاتصالات وذلك لما تكتسيه مسألة نشر التعريفات واشهار الشروط المتعلقة بالعروض التجارية من أهمية على المنافسة بين الأطراف المتداخلة وبالتالي من المنطقي أن يكون للهيئة دور في مادة الإشهار واتجه تفريعا على ذلك رد هذا الدفع.

وحيث اتضح أنه سبق للهيئة في اطار ممارسة مهامها الرقابية المنصوص عليها بالفصلين 63 و74 من مجلة الاتصالات أن تعهدت بنفس الممارسة موضوع قضية الحال وذلك بتوجيه تنبيه للشركة المطلوبة بتاريخ 12 سبتمبر 2014 يقضي بإلزامها بإحترام الأحكام والشروط المتعلقة بإشهار تعريفات

وخصائص العروض التجارية للعموم بكل شفافية ووضوح وفقا لما يتم الموافقة عليه من طرف الهيئة وذلك في كل الوسائل الإشهارية المكتوبة والمسموعة والمرئية وإدراج كامل الخصائص التجارية والتعريفية لكافة العروض التجارية في الوسائل والوسائط الإشهارية المكتوبة والمسموعة والمرئية والتخصيص بشكل واضح ومقروء على تعريفه الواجبة للمكالمات في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ الإعلام بالتبنيه.

وحيث وأمام عدم ادعان المدعى عليها للتبنيه، وجهت الهيئة لهذه الأخيرة، تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 74 من مجلة الإتصالات أمرا بتاريخ 02 أفريل 2015 يقضي بالإنهاء فورا للممارسات اللامشروعة موضوع ذلك التبنيه .

وحيث وأمام سبق تعهد الهيئة بنفس الممارسات موضوع قضية الحال وتوجيهها لتبنيه وأمر لـ في الغرض فإن طلب المدعية الحالي يبقى مجردا وفاقدا لأسبابه واتجه رفضه.

### ولـ هذه الأسباب

### قررت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي:

رفض الدعوى لسبق التعهد بتوجيهه تبنيه للمشغل  
02 أفريل 2015. بتاريخ 12 سبتمبر 2014 وأمر بتاريخ

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسباس: رئيس الهيئة

ليلى الذويبي: نائبة رئيس الهيئة

عبد الخالق بوجناح: العضو القار بالهيئة

محمد نوفل فريخة: عضو

كريم بن كحلة: عضو

والسيدة يمينة المثلوثي: عضوة

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

عملا بالفصل 75 من مجلة الإتصالات  
يضمي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصيغة التنفيذية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات